

الاقتصاد السياسي والاجتماعي للتحوّل: الحالة المغربية

مصطفى محمد*

تنظم الجزائر رابع انتخابات تعددية في البلاد منذ 1995 وذلك في التاسع من أفريل / نيسان المقبل. وتعتبر هذه الانتخابات تأكيد شكلي لاستمرار السيد عبد العزيز بوتفليقة في منصب الرئاسة، وبالتالي، لا يتوقع حصول مفاجآت تذكر. ويعتبر المرشحون الآخرون المشاركون والمعتمدون من قبل المجلس الدستوري كمرافقين للرئيس بوتفليقة أو كما يقول عنهم الجزائريون "أرانبه". ولقد تم إقرار تعديل دستوري في عام 2008 يحسم مسبقاً نتيجة الانتخابات رغم الانتقادات والمطالبات بعدم "دسترة التسلط". وبالمقابل، عزف الكثير من السياسيون البارزون عن الترشح لقناعتهم بأن الأمور محسومة مسبقاً. ولم يقعوا في فخ انتخابات 2004 التي أوهمت البعض منهم بإمكانية وجود هامش مناورة نسبي. ولقد ساهم ارتفاع الريع النفطي في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الظرف الدولي المرتبط بـ "الحرب على الإرهاب"، في اتاحة المجال للسلطة في إضعاف المعارضة. وفي خضم هذا الوضع، يتبدى أن المنافس الوحيد للرئيس بوتفليقة في هذه الانتخابات سيكون امتناع الناخبين عن التصويت، والذي أضحى ظاهرة متجذرة تعبر بوضوح عن اتساع الهوة بين النظام السياسي القائم والمواطنين.

تغيير دستوري حسم مصير الانتخاب:

ولأن النظام السياسي الجزائري مازال مغلقاً والحياة السياسية باهتة، فقد استخلص كل الملاحظين أن اللعبة حسمت. فانتخابات 9 أفريل/نيسان تحولت إلى مجرد إجراء شكلي باعتبار أنه لا يمكن لأي مرشح أن ينافس رئيساً في قبضته كل وسائل الدولة ويحتكر منذ سنوات كل وسائل الإعلام السمعية البصرية. وفي هذه الظروف لم يجر نقاش حول

تجرى الانتخابات الرئاسية في 9 أفريل/ نيسان 2009 غير أنها حسمت مسبقاً في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، حين تم تعديل الدستور وإلغاء المادة 74 التي كانت تحدد عدد الولايات الرئاسية باثنتين. وسمح التغيير الدستوري للرئيس بوتفليقة الذي أمضى ولايتين (1999- 2004 و 2004- 2009) بالترشح من جديد.

مباشرة من طرف رئيس الجمهورية. وكون مجلس الأمة هذا عليه المصادقة بثلاثة أرباع أعضائه على النصوص، فقد جعل هذا منه مؤسسة تسمح للرئاسة، عن طريق الأعضاء المعيّنين، بمراقبة المجلس الشعبي الوطني. وهكذا عوض الحد من سلطات المجلس الوطني بتحديد عدد الولايات الرئاسية، كدليل لاحترام مبدأ التداول على السلطة. وهذا "التقدم" تم إلغاؤه مع التغيير الدستوري في 12 نوفمبر / تشرين الثاني 2008. ويبرر النظام الرسمي هذا بأنه "حق الشعب في ممارسة حقه الشرعي في اختيار حكامه وتجديد ثقتهم له بكل سيادة". وهو خطاب في اتجاه واحد حيث أن معارضين للتغيير لم يتسن لهم إبراز رؤاهم ومواقفهم في وسائل الإعلام السمعية البصرية. وإن كان يتسنى لهذه المعارضة أن تعبر أحيانا عن مواقفها في بعض الجرائد الخاصة، غلا أن ذلك لا يسمح لها بمنافسة جدية للخطاب الرسمي.

غير أنه مع التغيير الدستوري ذاته، تعترف السلطة أن منافسها الحقيقي ليست المعارضة السياسية المهمشة والمحبطة، بل سلوك الناخبين الذين أصبحوا يعزفون أكثر فأكثر عن المشاركة في الانتخابات.

وخلافا لما قام به الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، الذي قبل المخاطرة وطلب رأي المواطنين عبر استفتاء، فالتغيير الدستوري في الجزائر تم عن طريق البرلمان. وقد صودق على التغيير من طرف الغرقنين مجتمعين ب 500 صوت بنعم و 21 بلا و 8 امتناع. وتعد هذه الأرقام "السوفياتية" في بلد تنتوع فيه الآراء في أوساط المجتمع، مؤشرا على غياب التعددية الحقيقية داخل المؤسسات. وهكذا تمت المصادقة على التغيير الدستوري بدون نقاش مسبق و برفع الأيدي. و برر رئيس الوزراء أحمد أويحيى هذه التعديلات ب"حق الجزائر في تمتين استقرارها".

وقد صادقت أحزاب التحالف الرئاسي الثلاث (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم) وحزب العمال (حزب

جدوى تغيير المادة 74 من عدمها، فالسلطة لم تكن تريد هذا النقاش.

ولأن المعارضة مهمشة ولا يمكنها الوصول لوسائل الإعلام المؤثرة فلم يتسن لها تقديم حجج رفضها للتغيير الدستوري.

وعند النخب المثقفة، ورغم قناعتها بأن تحديد العهديات الرئاسية يعد تقدما نحو مبدأ التداول على السلطة وتفادي الرئاسة مدى الحياة، غير أن الإحساس السائد هو عدم جدوى معارضة آلة السلطة. ومع ذلك فقد بادرت مجموعة من الجامعيين والصحافيين في 2007 بإطلاق "المبادرة المدنية من أجل احترام الدستور" غايتها معارضة "مشروع دسترة التسلط". وقد أصدرت نصابين "الإخلال المستمر بالدستور كوسيلة للحكم، مما أدى إلى استفحال مشاكل البلاد: يأس انتحاري للشباب، تصاعد الإرهاب، تعميم الفساد وترسيخ الفقر. والنتيجة أن الجزائريين صاروا لا يؤمنون بالانتخابات ولا بالمؤسسات".

وتمكنت هذه المبادرة من إزعاج السلطة لكنها لم تتمكن من تحريك الخمول السياسي السائد. فالفضاء كله ووسائل الإعلام المؤثرة محتكرة من طرف

أحزاب التحالف السياسي والمنظمات الدائرة في فلك السلطة. لذا فالنقاش حول جدوى تغيير الدستور لم يحصل، مع أن تحديد عدد الولايات الرئاسية كان قد أدخل من طرف النظام نفسه في دستور 1996. حصل ذلك في عهد الرئيس اليامين زروال، وكانت الغاية منه إبراز نوع من النية الديمقراطية للتعويض عن إلغاء أمور أساسية في دستور 23 فبراير / شباط 1989 .

حينذاك، قلص التغيير الدستوري بصفة ملحوظة وزن المجلس الشعبي الوطني المنتخب مباشرة، واستحدث غرفة ثانية، مجلس الأمة، الذي يعين ثلثه

ومباشرة بعد المصادقة على التغيير الدستوري، قرأت رسالة للرئيس بوتفليقة يؤكد فيها قناعته الراسخة بالديمقراطية، ولكنه يعتبر أنه لا يمكنها "أن تشكل نموذجا كونيا أوحد لكل الأمم، نموذجا يجب اتباعه وتطبيقه في كل زمان وفي كل مكان". ويجعل هذا الرفض للنموذج العالمي، بالنسبة للمعارضين، الجزائر تدخل في "النموذج العربي" للرئاسة مدى الحياة.

فالتغيير الدستوري أقنع نهائيا أغلب الوجوه السياسية أنه لا وجود لمنافسة، مما جعلها على العموم تعزف عن الترشح. ويعد هذا الغياب لترشح شخصيات وطنية معروفة مشكلة حقيقية بالنسبة للنظام.

استرجاع المكانة هدف أسمى من الديمقراطية:

يعتبر عبد العزيز بوتفليقة الموجود في السلطة منذ 1999 فائز مسبقا، ولم تفلح جهود السلطة في حث الشخصيات السياسية المعروفة في الجزائر على الترشح. فوسائل الإعلام العمومية، وكل امكانات الدولة موضوعة بين يدي الرئيس، مما يجعل حظوظ أي مترشح في احداث خرق شبه معدومة. فالانتخاب هو في العادة، تتويج لممارسة سياسية تنافسية تسمح للمواطنين الناخبين بتلقي العروض السياسية المقترحة من طرف الأحزاب ورجال السياسة. وفي الواقع، وباسم حالة الطوارئ التي ما تزال سارية منذ 1992، وضرورة تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية، تم تجميد فعلي للساحة السياسية في الجزائر. وفي مثل هكذا ظروف، التي أرجعت الجزائر إلى الوضع الذي كان سائدا في عهد الحزب الواحد قبل 1988، لا يبقى للمترشح إلا أن يقوم بدور الأرنب.

فالنظام السياسي الجزائري، كما يشرح الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني السيد عبد الحميد مهري، يعارض ممارسة ديمقراطية أصيلة، لكنه مهتم على الدوام بصيانة الواجهة. ومن ضمن

تروتسكي له 26 نائبا في البرلمان) على التعديلات. ولم يشذ عن القاعدة سوى منتخبى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذين صوتوا ضده قبل الخروج من القاعة. وكان رئيس هذا التجمع، السيد سعيد سعدي، قد أدان ما سماه انقلابا جديدا.

ولم يكتف التغيير الدستوري بإلغاء تحديد الولايات بل أزال منصب رئيس الحكومة وأبدله بمنصب "وزير أول". وهذا التغيير ليس لفظيا فقط، ففي الدستور السابق كان رئيس الحكومة مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، ومع التغيير أصبح الوزير الأول مسؤولا أمام الرئيس فقط. وهذا يعني بصفة عملية أن المجلس الشعبي الوطني افتقد الوسيلة الوحيدة التي كانت بين يديه لمراقبة عمل الهيئة التنفيذية أو الطعن بها. وهذا الإضعاف لدور المجلس الشعبي الوطني هو استطرادا إضعاف لدور الأحزاب السياسية. فالجزائر دخلت في منطقتي تركيز السلطة على المستوى الرئاسي، الذي كان، منذ 1999، الهدف الدائم للرئيس بوتفليقة، والتغيير الدستوري يكرس ذلك. وسنرى أنه بغض النظر عن شخص أو اسم الرئيس، فهذا الاتجاه يعبر عن التخوف العميق للنظام من سيناريو جديد مماثل لانتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية في ديسمبر/كانون الأول 1991. فالمنهاج الدائم للسلطة منذ ذلك الحين هو إعادة النظر في الانفتاحات السياسية والإعلامية التي نشأت بعد تمرد الشباب في أكتوبر/تشرين الأول 1988، والذي هز أركان الحزب الواحد.

ولإعادة النظر في هذا الانفتاح، الممثل بدستور 23 فبراير/ شباط 1989، والذي يتهمه أقطاب النظام بأنه السبب في زج الجزائر في أزمة دامية، عملت السلطة على تكريس "ديمقراطية خصوصية". فمظاهر التعددية موجودة (أحزاب سياسية وصحافة خاصة) لكنها تحت الرقابة ودون هامش عمل يذكر. والجزائر لم تبدع في هذا المجال، فكثير من الأنظمة السلطوية العربية تعمل، لتلطيف صورتها، على خلق مظاهر الديمقراطية مع اتخاذ تدابير موازية لمنع أي إمكانية للتغيير.

أو سعدي أو الجرائد) هو ثمرة قدرة خارقة للنظام في تنظيم مظاهر الديمقراطية كبديل للديمقراطية.

فموضوعيا، كانت كل المؤشرات تؤكد توجهها نحو إعادة العهدة لبوتفليقة. فالتيار الثقيل للنظام، حيث يلعب الجيش وجهاز المخابرات دورا هاما، ليتبنى تقييما سلبيا عميقا للانفتاح الديمقراطي الذي حصل بعد أكتوبر / تشرين الأول 1988 . فبين 1989 و1991 دخلت الجزائر في عهد إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة في ظل أزمة اجتماعية خانقة. وهذه الحياة السياسية المركزة والمشحونة أدت في 26 ديسمبر/ كانون الأول 1991 إلى انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية. انتصار أحدث أزمة كبيرة داخل النظام، أدت إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإلغاء المسار الانتخابي قبل أن تدخل الجزائر في دوامة طويلة من العنف. منذ تلك الفترة، ومع إزاحة التيار الإصلاحي من السلطة الذي كان يمثله مولود حمروش وعبد الحميد مهري، لم يعد نهج النظام تعميق الديمقراطية، بل استرجاع مكانته المهزوزة. فكانت غاية التغييرات الدستورية التي حصلت في 1996 و2008 إزالة نقاط التقدم الديمقراطي الموجودة في دستور فبراير / شباط 1986. وغياب التشويق بالنسبة للانتخابات القادمة يؤكد أن مختلف أركان النظام السياسي أو ما يسميه الجزائريون السلطة الحقيقية، أو أصحاب القرار، متفقون هذه المرة على تجديد ولاية الرئيس الحالي. فالاختلافات الصغيرة التي طفت إلى السطح في 2004 لا وجود لها اليوم. وعبد العزيز بوتفليقة لا يطعن في كونه واجهة النظام. وهنا تكمن إحدى أبرز دروس الانتخابات القادمة. فبوتفليقة كمؤسس للنظام إلى جانب الرئيس الراحل هواري بومدين، يعرف بصفة حميمة ألياته وقواعد اللعبة فيه. كما عرف كيف يسير التوازنات بين مختلف مراكز التأثير، وأضفى استقرارا على نظام كان في أزمة منذ سقوط الشاذلي بن جديد في ديسمبر / كانون الثاني 1992. وبالفعل، ومنذ هذا التاريخ، لم يتمكن أي رئيس دولة معين (كمحمد بوضياف) أو منتخب (كاليامين زروال) أن يذهب إلى نهاية ولايته. وإذا كانت نقطة التوازن التي

"صيانة الواجهة" وجود مرشحين لهم مكانة ويضفون مصداقية على الاقتراح ويحثون الجزائريين على التوجه نحو مكاتب التصويت. وكون الأمور تبدو محسومة، جعل النظام يفشل خلافا للعادة في استقطاب أسماء مهمة للمشاركة في الانتخابات. ففي 1999 كان في مواجهة المترشح عبد العزيز بوتفليقة المدعوم من طرف العسكر مترشحون من طراز عال كحسين آيت أحمد، مولود حمروش، أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله. هؤلاء دخلوا المعترك بناء على الضمانات التي قدمها الرئيس اليامين زروال من أجل اقتراح مفتوح، ثم انسحبوا من المنافسة مدينين التزوير المكثف لصالح عبد العزيز بوتفليقة.

وفي 2004 "تم إقناع" علي بن فليس رئيس الحكومة السابق بتقديم ترشحه. وسقط جزء كبير من الجرائد و"المجتمع المدني" في عملية تضليلية محكمة توهم أن الجيش تخلى عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وقد نجحت العملية، رغم وجود إشارات واضحة أن اللعبة محسومة مسبقا، وأن بن فليس والمترشحين الآخرين قد أوكل إليهم لعب دور "الأرانب" غير المحسودين عليه. كما ساهمت بعض الجرائد المتحاملة على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خلق جو يضيف نوعا من المصداقية على الانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات الرئاسية لا يبدو عليها أي تنافس إلا بعدما يستشف أن هناك خلافات داخل النظام. ففي 2004 ، كان قائد أركان الجيش الجنرال محمد العماري يُقدم على أنه معارض لتجديد الولاية لعبد العزيز بوتفليقة، وبأنه كان يشجع من وراء الستار السيد علي بن فليس. والجرائد التي دعمت علي بن فليس ضد بوتفليقة رأت في موقف الجنرال العماري - الذي كان فعلا معارضا لبوتفليقة - دليلا على أن الجيش كمؤسسة قد حسم موقفه. وهي بالتالي قد وصلت إلى نتيجة خاطئة بالنسبة لمجمل النظام. هذا الخطأ في التقييم الذي حصل في 2004 (من طرف بعض السياسيين أمثال بن فليس

أنهما يعوضان مقاطعة الحزبين المسيطرين هناك، جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

عبد العزيز بوتفليقة يتقدم ك"مترشح مستقل" مدعوم من طرف أحزاب التحالف الرئاسي وبعده لا يحصى من التنظيمات الدائرة في فلك النظام. هذا التمثيل المتختم لما يسمى بالتيار الوطني يتعزز إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن لويضة حنون مرشحة حزب العمال هي أيضا على خط وطني وسيادي. أما جهيد يونس الذي سيطر على قيادة الحزب الإسلامي "الإصلاح" على إثر قرار مثير للجدل من القضاء على حساب عبد الله جاب الله، فهو يمثل بصفة جد شاحبة التيار الإسلامي الذي ما يزال قويا في المجتمع.

ويلمح محند السعيد، الذي كان أحد مقربي وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي، أنه ينتظر مقابل ترشحه إمكانية إنشاء حزب سياسي. كل المترشحين الذين صنّفهم حزب القوى الاشتراكية كلجنة تأييد لبوتفليقة، لا ينتقدون الرئيس بل يوجهون كل انتقادهم إلى المنادين بالمقاطعة.

لقد تأكدت ظاهرة الامتناع في الانتخابات التشريعية والمحلية التي نظمت في ربيع وخريف 2007. إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة حسب الأرقام الرسمية 35 في المائة، أي أدنى مستوى للمشاركة منذ بداية التعددية السياسية في 1989. وإقناع الجزائريين بالإقبال على صناديق الاقتراع، عملت السلطة على نشر الأخبار السارة: إعلان عن زيادة في الأجور بعد الانتخابات، زيادة في قيمة منحة الطلاب، إلغاء ديون الفلاحين. وتتأكد حساسية السلطة تجاه الامتناع، في قول وزير الداخلية يزيد زرهوني أن المنادين بالمقاطعة ليس لهم الحق في القيام بنشاطات. أما الوزير الأول أحمد أويحيى فقد اتهمهم بضرب استقرار البلاد. وقد وصل الوضع إلى حد إقحام المساجد في التعبئة من أجل التصويت من طرف وزير الأوقاف والشؤون الدينية، الذي أفتى بأن المنادين بالمقاطعة هم "منادون للفساد". كل ذلك

وصل إليها الرئيس بوتفليقة تركز على معرفته بالنظام، فإن الظروف الاقتصادية والدولية كانت حاسمة في مساعدة مساعاه.

حدثان هامان ساهما في تقوية الرئيس بوتفليقة والنظام. وهما الزيادة المستمرة لأسعار البترول من 1999 إلى 2008 من جهة، ومن جهة أخرى أحداث سبتمبر / أيلول 2001. فالحدث الأول أعطى قدرات مالية غير مسبوقه للدولة، والثاني غير رأسا على عقب نظرة الدول الغربية للنظام الجزائري.

فالبحبوحة المالية وظرف دولي متميز ب"الحرب على الإرهاب" سمحا للنظام بإضعاف مستديم للمعارضة. ولكن هذا الإضعاف لم يواكبه استرجاع للثقة لدى المواطنين. فإذا كانت الأحزاب المعارضة لا تمتلك هامشا للحركة، فأحزاب السلطة لا تمثل مؤسسات يلجأ إليه مواطنون يمارسون باستمرار أعمال الشغب والعنف للتعبير عن مطالب اجتماعية، ويترجمون عدم اقتناعهم بازدياد عدد الممتنعين عن التصويت والمقاطعين. فالامتناع عن التصويت إذا هو المنافس الوحيد لبوتفليقة وللنظام في انتخابات 9 أفريل / نيسان 2009.

بوتفليقة: خمس رفاق ومنافس واحد

اكتمل ديكور الانتخابات الرئاسية ، ففضلا عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هناك خمسة مترشحين: لويضة حنون عن حزب العمال ، موسى تواتي عن الجبهة الوطنية الجزائرية، علي فوزي رباعين عن عهد 54 ، محمد جهيد يونس عن الإصلاح، ومحمد السعيد بلعيد مستقل. كل هؤلاء يفترض أنهم يعبرون عن مختلف التيارات السياسية والإيديولوجية للبلاد، وإن كانوا لا يمثلونها. ثلاثة مترشحين (فوزي رباعين ، موسى تواتي، ومحمد السعيد) يصنفون أنفسهم من التيار الوطني كالرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وعلي فوزي رباعين ومحمد السعيد بلعيد المتحدرين من منطقة القبائل (الامازيغ) يفترض

العنف فقط؟ الجواب يبدو سلبيا، وإن كان النظام الجزائري - وهي موضة عند كل الأنظمة السلطوية العربية - حريص على توفير ديكور تعددي. فمسألة الإصلاح كبديل للعنف ما زالت مطروحة. واستمرار الوضع القائم لا يمثل الجواب عليها.

يؤكد أن مسألة المشاركة من عدمها هي الرهان الوحيد في الانتخابات القادمة في الجزائر. فالجزائريون الذين يعيشون في ظروف صعبة أصبحوا بعيدين عن الحياة السياسية وغير مكترئين بالخطاب السياسي. وهي طريقتهم في التعبير عن عدم الرضا. فالنزوع نحو الامتناع، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة أن أحزاب المعارضة مسموعة، يشير بكل تأكيد إلى المسافة الكبيرة الموجودة بين النظام والمواطنين.

والأخطر، أنه بعد 15 سنة من العنف، فعدم انفتاح النظام يرسخ عند جزء من الشباب أن العنف هو الوسيلة الوحيدة للتغيير. ويشخص السيد عبد الحميد مهري بصفة دقيقة هذه الحالة: " الانتخابات في كل بلد ديمقراطي هي أداة تغيير سلمي وتوافقي بيد المجتمع، وهذه الأداة السلمية في التغيير هي أكثر ضرورة من غيرها بالنسبة للجزائر، لأنها عاشت مأساة منذ أكثر من خمس عشرة سنة من محاولات التغيير بالعنف. وكان المفروض أن تُصان هذه الأداة السلمية في التغيير وأن تُعطى لها الفرص لكي تقوم بوظيفتها كاملة. ما ألاحظه أن الانتخابات عندنا صُنعت لتحول دون أي تغيير. الانتخابات كما هي تمارس منذ عدة سنوات تُرتب بشكل يسد كل باب للتغيير السلمي، وهو في رأيي سوء تقدير للمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق المسؤولين، خاصة وأن البلاد واجهت محنة كبيرة في محاولات التغيير بالعنف. لهذا فإن رأيي في هذه الانتخابات المبرمجة أنها مع الأسف الشديد تقوم بعكس وظيفتها".

يجب توفر بعض الشروط الأساسية لكي يؤدي انتخاب رئاسي أو تشريعي وظيفته كوسيلة للتغيير السلمي يُنهى عن العنف: مجال سياسي مفتوح يسمح بوجود برامج متنافسة، أحزاب سياسية مستقلة قادرة على القيام بنشاطاتها بصفة عادية، وسائل إعلام (راديو وتلفزيون) مفتوحة. تلك هي شروط الحد الأدنى لعرض سياسي متنوع يسمح للناخبين بممارستهم لحق اختيار قاداتهم. فهل هي متوفرة في الجزائر كي لا تجعل إشكالية التغيير محصورة في